بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة
الدورة الثامنة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"
البند 83 من جدول الأعمال
نيويورك، 18 أكتوبر 2023
-----0-----

السيد الرئيس،

يؤيد وفد بلادي بيانات كل من حركة عدم الانحياز والمجموعة العربية والمجموعة الإفريقية ومجموعة الأصدقاء للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة على التوالي ويود أن يدلي بهذا البيان بصفته الوطنية.

ويتوجه بالشكر إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الشامل المعروض أمامنا حول « تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها »، الوارد في الوثيقة A/78/184، والمتضمن معلومات عن الجهود المبذولة من طرف المنظمة في هذا المجال. ويأخذ علما بالقرار 110/77 الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 ديسمبر 2022 الذي يدعو إلى التركيز على موضوع "استخدام التكنولوجيا لتعزيز إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء".

السيد الرئيس،

انطلاقا من إيمانها الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، والتي تشكل متطلّبا أساسيا لبناء علاقات ودية وعادلة بين الدول ولتعزيز التعاون بينها، تعتبر الجزائر احترام سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي أمر ضروري للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ولحماية حقوق الإنسان ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لفائدة الاجيال الحاضرة والقادمة.

وفي ظل استمرار التحديات العالمية الراهنة التي تواجه سيادة القانون، كالنزاعات والحروب والتدابير القسرية الأحادية الجانب، و انتهاكات حقوق الإنسان وتلويث البيئة، يجب التنويه

بأن النهوض بسيادة القانون لن يتأتى إلا من خلال وضع حد للمقاربات الأحادية الجانب وازدواجية المعايير في العلاقات الدولية ووجوب فرض احترام الدول لقواعد القانون الدولي ولالتزاماتها الدولية على قدم المساواة وفق مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي ترسم معالم النظام المتعدد الأطراف وعلى رأسه المنظومة الاممية، لاسيما المساواة في السيادة بين الدول، حسن النية، العدل والإنصاف،عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الحق في تقرير المصير، منع استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية والتسوية السلمية للنزاعات.

السيد الرئيس،

من خلال التزامها بسيادة القانون ووضعها موضع التطبيق على المستوى الوطني، تأكد الجزائر على أنه للدول الأعضاء الحق السيادي في تطوير تشريعاتها ونظمها القانونية وفق خصوصياتها وأولوياتها الوطنية. وقد عكفت الجزائر في إطار تعزيز دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، على إقامة عدالة عصرية ومستقلة وفعالة تضمن لجوء الجميع إلى القضاء، من خلال استعمال التكنولوجيات الرقمية لتحسين الكفاءات والإجراءات القضائية، وتسهيل التقاضي لجميع المواطنين وتحسين نجاعة المنظومة العقابية.

إن تعزيز استقلالية القضاء، يمثل حجر الزاوية لإصلاح العدالة، وبالفعل فإن استعادة ثقة المواطنين في المنظومة القضائية يمثل الهدف الأساسي في عمل الحكومة الذي يبقى مرهونا بتحسن جودة الاحكام القضائية الصادرة ضمن آجال معقولة وتسهيل التقاضي لجميع المواطنين، وفي هذا الصدد، فإن تعميم استخدام التكنولوجيات الرقمية في قطاع العدالة من شأنه التمكين من تحسين الإجراءات القضائية من خلال تسوية شفافة وعاجلة للنزاعات. كذلك، فإن تحسين منظومة المؤسسات العقابية يمثل حتمية من شأنها السماح برد الاعتبار للمحبوسين وترقية اندماجهم في المجتمع.

ومن أجل تعزيز ديناميكية التحول الرقمي التي تم الشروع فيها على مستوى قطاع العدالة في إطار الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، فقد تم وضع 25 تطبيقا قيد الخدمة خلال السنتين 2022 و 2023، متعلقة بالملف القضائي وإدارة السجون والوظيفة الإحصائية وإصدار

مستخرجات القرارات والاحكام القضائية لدى كافة الجهات القضائية وتسيير التحقيقات الابتدائية. كما تم وضع الشباك الإلكتروني الوطني الذي هو قيد الخدمة على مستوى الجهات القضائية العادية والإدارية.

السيد الرئيس،

لقد أورد تقرير الأمين العام من ضمن استنتاجاته «تراجعا عالميا في سيادة القانون» وبهذا الخصوص نتساءل، ما جدوى هذا النقاش الدائر الأن في إطار اللجنة السادسة المعنية بالشؤون القانونية بشأن سيادة القانون في الوقت الذي يتم فيه خرق قواعد القانون الدولي بشكل صارخ، لاسيما الإنساني، أمام مرئ ومسمع العالم، دون أي حساب أو مسائلة.

فبهذا الخصوص، تدين الجزائر بشدّة الهجوم المتعمّد على مستشفى في قطاع غزة، من قبل قوات الاحتلال الذي أسفر عن مقتل مئات الضحايا المدنيين الأبرياء والعديد من المصابين من أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، وتناشد المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والضمير العالمي التدخل الفوري لوقف مثل هذه الأعمال الإجرامية الهمجية الشنعاء التي تعتبر جرائم حرب تنتهك وبشكل صارخ القانون الدولي الإنساني وأبسط القيم الإنسانية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان وصول المساعدات الطبية والإنسانية إلى المتضررين وتوفير الحماية للطواقم الطبية وموظفي الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني.

السيد الرئيس،

تجدّد الجزائر التزامها بتعزيز سيادة القانون وتوطيدها على الصعيدين الوطني والدولي وفق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تمثل أسسا لا غنى عنها لإرساء نظام متعدد الأطراف متكامل وفعال ترعاه منظمة الأمم المتحدة ويكون أكثر عدلا وإنصافا لا يقصي أحد ويستطيع رفع التحديات الراهنة.

وشكرا.